

الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون
الخارجية والسياسة الأمنية

المفوضية الأوروبية

بروكسل، 25.03.2015

التقدم في تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في لبنان في عام 2014 وتوصيات العمل

1. التقييم العام وتوصيات العمل

تتناول هذه الوثيقة التقدم في تنفيذ خطة عمل السياسة الأوروبية للجوار للاتحاد الأوروبي ولبنان بين 1 كانون الثاني و31 كانون الأول 2014. واعتمدت خطة العمل للفترة 2013-2015 في 20 حزيران 2014. وتتخذ التطورات خارج هذه الفترة في الاعتبار عندما يكون ذلك مؤاتياً. ولا تشكل هذه الوثيقة تقييماً عاماً للأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان. ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بالإجراءات القطاعية الإقليمية والمتعددة الأطراف في التقرير الخاص بتقدم آلية الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك.

في عام 2014، سمح العديد من الاجتماعات الثنائية بالتبادل في شأن برنامج خطة العمل في العديد من القطاعات التي تتراوح بين حقوق الإنسان، والأمن، والهجرة، والمسائل الاقتصادية والتجارية، وصولاً إلى السياسات الاجتماعية والتعليم. وفي شهر كانون الأول، اتفق الاتحاد الأوروبي ولبنان على الدخول في حوار أعمق في شأن الهجرة والتنقل. وزارت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية الجديدة فيديريكا موغريني لبنان في كانون الأول، والتقت رئيس مجلس الوزراء تمام سلام لمناقشة المسائل المرتبطة بالأمن واللجئين. كما زار لبنان في كانون الأول 2015 المفوضان الأوروبيان للسياسة الأوروبية للجوار ومفاوضات التوسع يوهانس هان، وللمساعدات الإنسانية وإدارة الأزمة كريستوس ستانيسليدس.

رغم الهشاشة الطائفية، حافظ لبنان على درجة عالية من القدرة على التكيف والمواجهة في وجه التحديات والتهديدات الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة. وهدد النزاع المستمر في سوريا في سنته الرابعة استقرار لبنان وزاد من الضغوط على مؤسساته، وعلى الأنشطة الاقتصادية فيه، وتوازنه الاجتماعي وبناءه التحتية. وبحلول نهاية عام 2014، استضاف لبنان 1.2 مليون لاجئ مسجل من سوريا والعراق، مما جعله البلد الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين للفرد في العالم. ويتجاوز هذا العدد إلى حد بعيد العدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون في لبنان منذ عقود. وخصص الاتحاد الأوروبي أكثر من 182 مليون يورو للمساعدات التنموية والإنسانية في لبنان في عام 2014، أي ثلاث مرات المبلغ الذي كان يخصص للمساعدات الثنائية قبل الأزمة في سوريا.

بقي الوضع الأمني في لبنان شديد النقلب طوال السنة وتفاقم في شهر آب 2014 عندما شنت مجموعات متطرفة قادمة من سوريا هجمات على القوى الأمنية، لاسيما في منطقتي الحدود الشمالية والشرقية. وأظهرت الأجهزة الأمنية اللبنانية التزاماً وعزماً في المحافظة بصورة مشتركة على استقرار لبنان وأمنه. ورسخ لبنان التزامه مع الأسرة الدولية لمكافحة الإرهاب واستمر في طلب الدعم الدولي للقوى الأمنية، لاسيما الجيش اللبناني. وتم تخصيص مساعدات دولية متزايدة في إطار مجموعة الدعم الدولية للبنان التي اجتمعت أربع مرات في عام 2014.

تعرضت مؤسسات لبنان للضغوط في عام 2014. فقد كان على حكومة الرئيس سلام ممارسة الصلاحيات الرئاسية بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان في شهر أيار. وأثر الفشل في انتخاب رئيس جديد سلباً في عمل الحكومة ومجلس النواب على السواء. ونظراً إلى الأوضاع الأمنية الصعبة، قرر مجلس النواب تأجيل الانتخابات النيابية المقررة في تشرين الثاني ومدد ولايته للمرة الثاني حتى سنة 2017. وفي هذا السياق، أدت الضوابط على عمل السلطة التشريعية، والفاعلية المحدودة للسلطة التنفيذية، والتحديات الأمنية الخطيرة إلى أرضية غير مؤاتية للإصلاحات.

وإذا أخذنا هذه الخلفية الخاصة في الاعتبار، يظهر بأن تقدماً محدوداً قد تحقق في لبنان في مجال الديمقراطية العميقة والمستدامة. فقد تأجلت الانتخابات النيابية ولم يتم استغلال فترة التمديد لإصلاح الإطار الانتخابي. وحرمت التمديد المزدوج المواطنين اللبنانيين من حقهم في الانتخاب واختيار قيادتهم السياسية.

وحقق لبنان بعض التقدم في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لاسيما في ما يتعلق بحقوق المرأة والطفل. وتم اعتماد تشريع جديد لحماية ضحايا العنف المنزلي ومكافحة العنف الأسري. كما حقق لبنان بعض التقدم في المسائل المرتبطة بالحوكمة، على غرار المشتريات العامة وإدارة المالية العامة.

ويبقى انخراط المجتمع المدني ومشاركته في عمليات صنع السياسة للحكومة غير كافيين.

بالنسبة إلى التجارة، وقع لبنان الاتفاقية الإقليمية حول قواعد الأصول التفضيلية اليورومتوسطية. كما أنه من المتوقع أن تساهم استراتيجية دعم وطنية جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحسين بيئة الأعمال في لبنان.

ولم تسمح المؤسسات الضعيفة باعتماد خيارات سياسة اقتصادية واجتماعية استراتيجية وتنفيذها. ولم تتم معالجة مسائل مثل البطالة المرتفعة والفقر المتفاقم والهوة المتسعة في المالية العامة، بالإضافة إلى تراجع توريد الطاقة والمياه. وفي حين أن هذا الوضع المتدهور يتفاقم إلى حد كبير بسبب تدفق اللاجئين السوريين، يؤدي غياب خيارات السياسة الملائمة إلى تفاقم أوضاع الاقتصاد والشعب اللبنانيين.

بشكل عام، حقق لبنان تقدماً محدوداً في تنفيذ خطة عمل السياسة الأوروبية للحوار من خلال إنجازات في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي المسائل المرتبطة بالزراعة والسياسات القطاعية، على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. والأهم من كل ذلك، وإلى جانب أهداف خطة العمل، طبق لبنان سياسة أمنية ناجحة وحافظ على الاستقرار الداخلي وأظهر قدرة اقتصادية مستمرة على التكيف والمواجهة. ويمكن اعتبار هذه الإنجازات العوامل الأهم في ضمان استقرار البلاد ووحدها.

وبناء على تقييم التقدم في تنفيذ السياسة الأوروبية للحوار في عام 2014، يتعين على لبنان تركيز عمله في السنة المقبلة على ما يلي:

- متابعة صون السلام والاستقرار، ودعم الاعتدال والحوار، ونزع فتيل التوتر، وضمان الأمن الداخلي؛
- تشريع التعليق بحكم الأمر الواقع لعقوبة الإعدام؛
- استعادة عمل مؤسساته بما يتلاءم مع إطاره الدستوري، والأهم انتخاب رئيس جديد للجمهورية وإجراء انتخابات تشريعية في أقرب وقت ممكن؛
- الاستغلال الفعلي للإطار الزمني الممدد للانتخابات النيابية لإصلاح الإطار الانتخابي، مع أخذ المعايير الدولية وتوصيات لجنة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في الاعتبار؛
- تحسين عمل الأجهزة الأمنية وإصلاح قطاع الأمن أكثر فأكثر؛ وتحسين القدرات، وسلوك الأجهزة الأمنية اللبنانية ومساءلتها؛ وتحسين التعاون أكثر فأكثر بين الأجهزة نفسها وبين هذه الأجهزة والقضاء؛
- دعم تدابير مكافحة التطرف لمعالجة جذور المشكلة، مثلاً من خلال تحسين التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأكثر فقراً؛
- اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة على سكان لبنان، واعتماد تدابير سياسة تحفز استحداث الوظائف، ودعم التنمية المحلية، وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، وإعادة توريد الكهرباء والمياه إلى وضعه الطبيعي؛

- تعزيز الاستجابة الوطنية لمواجهة تداعيات أزمة اللاجئين السوريين بزيادة التنسيق بين الوزارات ومشاركتها والتنسيق مع الجهات المانحة الدولية؛ واعتماد استجابة شاملة في القطاعات المتأثرة؛
- اعتماد ميزانية وتحسين إدارة المالية العامة لإتاحة الإنفاق العام المستهدف دعماً لسياسات الحكومة.

2. الحوار السياسي والإصلاح

الديمقراطية العميقة والمستدامة

تم تأجيل الانتخابات النيابية التي كان من المقرر إجراؤها في حزيران 2013 للمرة الثانية في تشرين الثاني 2014، وتم تمديد ولاية المجلس النيابي لفترة سنتين وسبعة أشهر إضافية. وكان التبرير الأوضاع الأمنية الصعبة. وفي حال أخذ الفترة كاملة، يكون مجلس النواب قد أضاف أربع سنوات على ولايته، بما أن الانتخابات النيابية الجديدة ستجرى في حزيران 2017. والنتيجة هي أن المواطنين اللبنانيين حرماً من حقهم في الانتخاب.

ولم يحقق إصلاح الإطار الانتخابي ليكون متلائماً مع المعايير الدولية أي تقدم. وكانت التحضيرات للانتخابات تتم على أساس القانون الانتخابي لعام 2008 عندما اتخذ القرار بتأجيلها. واستمر الاتحاد الأوروبي في دعم عملية الإصلاح الانتخابي من خلال مشاريع مع الحكومة والمجتمع المدني.

وكان عمل مجلس النواب في عام 2014 محدوداً. ففي حين تم اعتماد عدد من مشاريع القوانين في بداية السنة، أدى الفشل في انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل 25 أيار 2014 إلى توقف العمل التشريعي. واجتمع مجلس النواب في مناسبات قليلة نظراً إلى استمرار عدم الاتفاق على مرشح رئاسي. وازداد في عام 2014 عدد مشاريع القوانين التي تنتظر مناقشتها واعتمادها.

استمرت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بالتمتع بمستوى مرتفع من الحرية. ويؤدي المجتمع المدني الفاعل في لبنان دوراً مهماً في مناصرة الإصلاحات، رغم التأثير المحدود. ويضمن الدستور اللبناني حرية التعبير. غير أن إصلاح قانون الإعلام تأخر، لاسيما في ما يتعلق بتعديل تعريف التشهير/القدح. ويعوق غياب قانون لوسائل الإعلام الإلكترونية التنظيم والحماية الفاعلين للتعبير عبر الإنترنت، ويترك الأمر لمكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية.

ووفقاً لتقارير صادرة عن المجتمع المدني، شهد عام 2014 ارتفاعاً في عدد الاعتداءات والهجمات على الصحفيين في لبنان من جانب الفاعلين من الدولة ومن غيرها. وتناولت التقارير قضايا اتهام صحفيين بالتشهير، بما في ذلك قضايا أمام المحكمة العسكرية.

استمر احترام حرية تكوين الجمعيات في لبنان. وأشارت منظمات المجتمع المدني إلى عوائق اعترضت تسجيل بعض المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات عاملة في مجال حقوق المثليين والمثليات وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً. وليس لموظفي القطاع العام الحق في التنظيم. كما أن لبنان لم يصادق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بحرية تكوين الجمعيات وحماية الحق في التنظيم. وتم إرسال مشروع قانون في هذا الخصوص إلى مجلس النواب.

كان إنشاء أمانة سر لمجلس القضاء الأعلى لتعزيز استقلالته التطور الجديد الوحيد في تحسين استقلالية القضاء. وما زال المجلس يعتمد على وزارة العدل وما زالت التعيينات تعاني من التدخلات السياسية. ويعوق انعدام فاعلية الإجراءات القضائية والقيود المفروضة على المساعدات القانونية الوصول إلى القضاء. وأعلن وزير العدل أنه يمكن وقف إحالة قضايا المدنيين إلى المحكمة العسكرية، لكن التشريع ذات الصلة لم تتم المصادقة عليه بعد. وينعكس التزام الاتحاد الأوروبي بدعم إصلاح القضاء في التزامه

بتقديم مساعدات مالية إجمالية قيمتها 22 مليون يورو لمشاريع في هذا القطاع. واستمر لبنان في تعاونه مع المحكمة الخاصة بلبنان ودفع مساهمته في إطار موازنتها لعام 2014.

ولم يتحقق أي تقدم ملموس في التشريعات لجعل مكافحة الفساد فاعلة أكبر. وتراجع تصنيف لبنان في مؤشر ملاحظة الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية من المرتبة 126 من أصل 177 في عام 2013 إلى المرتبة 136 من أصل 175 في عام 2014.

تدهور الوضع الأمني العام في البلاد وواجهت القوى الأمنية اللبنانية تهديدات إرهابية جديدة ناجمة عن النزاعات في المنطقة. واستجابةً للخطة الأمنية للحكومة، نجح الجيش اللبناني في الحد من العنف في الشمال ومنطقة عرسال وفي الكشف عن عمليات أمنية جديدة عبر البلاد. ورحب المجتمع الدولي بالتعاون المتزايد بين الأجهزة الأمنية. وفي إطار تعزيز إصلاح قطاع الأمن، من الضروري إدخال المزيد من التحسينات في التنسيق بين الأجهزة، والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضاء، وفي تعزيز قدرات القوى الأمنية ككل واحترافيتها ومساءلتها. وتجاوب الاتحاد الأوروبي مع طلبات الجيش اللبناني لزيادة الدعم الدولي على أساس خطته الخاصة بالقدرات والتطوير. وتم إطلاق برامج جديدة في قطاع الأمن، فتوسع النطاق ليشمل إلى جانب قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني والأمن العام والجمارك.

حقوق الإنسان الأخرى والحريات الأساسية

استمر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في لبنان. وخلال الفترة التي شملها التقرير، لم تتم ملاحظة أي تطورات جديدة في تحسين الإطار القانوني العام لحمايتها. وتعرقل اعتماد وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وإنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان، وكذلك وضع آلية وطنية للوقاية من التعذيب. ولم يصادق لبنان على أي من الصكوك الدولية القائمة (مثلاً اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين).

في عام 2014، كان لبنان موضوع تحقيق بموجب المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب. وأظهر التحقيق الذي اعترض لبنان على منهجيته ونتائجه بأن الجيش وأجهزة إنفاذ القانون تلجأ روتينياً إلى التعذيب لأغراض التحقيق وضمان الاعترافات. ويعجز القانون الحالي عن تجريم جميع أشكال التعذيب. واستمرت قوى الأمن الداخلي في العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان ضمن هيكلتها.

وتمت ملاحظة تقدم محدود في إصلاح السجون. ففي حين أن الالتزام بتحويل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل لم يتحقق بعد، اتخذت المزيد من الخطوات لتعزيز قدرة وزارة العدل في هذا الإطار. واستمرت السجون ومراكز التوقيف في لبنان في المعاناة من ظروف لا تراعي المعايير المطلوبة، ومن الاكتظاظ وضعف الإدارة. وتتجاوز نسبة الموقوفين احتياطياً 60% من عدد السجناء الإجمالي، علماً بأن هذه النسبة ما زالت في ارتفاع. واستمر الاتحاد الأوروبي في دعم إصلاح السجون من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع تقديمه مليوني يورو له.

ولم يلزم لبنان نفسه بإلغاء عقوبة الإعدام أو تشريع التعليق الحالي للعقوبة بحكم الأمر الواقع. ويسمح القانون الحالي باستبدال الإعدام بالسجن المؤبد.

تحتزم حرية الدين أو المعتقد في لبنان جيداً وينص عليها الدستور.

تم تحقيق تقدم كبير في حماية حقوق المرأة والطفل مع اعتماد تشريع يحمي المرأة وسائر أفراد العائلة من العنف المنزلي¹. وأدخل هذا التشريع إجراءات طارئة توفر الحماية للضحايا خلال 48 ساعة في حالات الطوارئ. وشكل التنفيذ الفوري للتشريع الجديد خطوة أخرى إلى الأمام. وما زالت النساء اللبنانيات غير قادرات على منح جنسيتهن لأولادهن. كما تبقى مشاركة النساء في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية متدنية جداً. وفي التقرير العالمي للفجوة الجندرية الذي أعده منتدى الاقتصاد العالمي، احتل لبنان المرتبة 135 من أصل 142 بلداً. وتم تحقيق بعض التحسين نتيجة تعيين نساء في مناصب حكومية رئيسية. فمن أصل 56 منصباً رئيسياً، تشغل النساء 12 منصباً.

لم تتغير وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء بما أن لبنان ليس طرفاً في اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين. ولم توقع حكومة لبنان مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة التفاهم التي تمت مراجعتها. وباتت الحاجة لتنظيم العلاقات واضحة في ضوء ازدياد أهمية إدارة تدفق اللاجئين من سوريا إلى لبنان بشكل أفضل. ولم تتغير ظروف التوقيف للعمال المهاجرين و طالبي اللجوء والمهاجرين الذين لديهم وضعية لجوء غير منتظمة، وما زالوا هؤلاء يعيشون في ظروف سيئة. وأشارت تقارير صادرة أخيراً عن مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني - منظمة غير حكومية لبنانية - إلى حالات انتحار لعاملات في الخدمة المنزلية. وفي بعض الحالات، تم سجن الأطراف المسيئة للمعاملة.

يستمر اللاجئين الفلسطينيون في لبنان في مواجهة ضوابط مفروضة على حقهم في العمل والتملك والاستفادة من الضمان الاجتماعي. كما أن ظروفهم المعيشية السيئة تدهورت مع وصول المزيد من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا. وفي شهر أيار، فرض الأمن العام قيوداً على دخول الفلسطينيين القادمين من سوريا، فمنع غالبيتهم من الدخول ونزع صفة الشرعية عن إقامة القاطنين منهم في لبنان. وبات تسجيل الزيجات والولادات مستحيلًا بسبب غياب أنونات الإقامة. وشكل الإعفاء من الرسوم المفروضة المرتبطة بالإقامة الذي اقترحتة الحكومة في شهر أيلول 2014 حلاً مؤقتاً فقط.

استمر التمييز ضد المثليين والمثليات وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً، بما في ذلك تسجيل حالات توقيف ومحاكمات وإجراء "اختبارات الشرف"، وذلك وفق تقارير أعدتها منظمات غير حكومية.

وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تابع موظفو القطاع العام إضراباتهم لمراجعة سلسلة الرواتب، رغم أن القانون لا يعطيهم الحق في التنظيم. واستمرت تظاهرات العاملين في مؤسسة كهرباء لبنان الذين وظفوا لمدد طويلة على أساس عقود يومية أو من خلال متعاقدين من القطاع الخاص، مما حرّمهم من المنافع الاجتماعية الأساسية.

المسائل الأخرى المرتبطة بالحوكمة

استمر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في تنفيذ استراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في القطاع العام. وقدم الاتحاد الأوروبي 9 ملايين يورو لدعم الإصلاح الإداري منذ أواخر عام 2011. وبالإضافة إلى المساعدات التقنية لدعم إصلاح إدارة الموارد البشرية والمشتريات العامة، بدأ دعم تبسيط الإجراءات الإدارية للحكومة في عام 2014.

وتم تقديم مشروع قانون اللامركزية للمجتمع المدني في عام 2014. وعانت بعض البلديات اللبنانية، لاسيما في شمال البلاد وشرقها، من العبء الكبير الناجم عن استضافة اللاجئين السوريين. وفي العديد من المناطق، كان عدد السوريين أكبر من عدد السكان المحليين. وأشاد الاتحاد الأوروبي بحسن وفادة لبنان واستمر في التزامه بمساعدة المجتمعات المحلية المضيفة للتكيف مع الضغوط.

¹القانون 2014/293 الصادر عن رئيس الجمهورية في 2014/05/07 والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 21 بتاريخ 2014/05/15

تشككي منظمات المجتمع المدني اللبنانية رغم حيويتها ونشاطها من الحوار المحدود وغير المتلائم مع الحكومة ويستمر تأثيرها الضعيف على سياسات الحكومة. وشاركت هذه المنظمات بشكل محدود في النقاشات في شأن سياسات واستراتيجيات جديدة وفي إعداد القوانين.

التعاون في السياسة الخارجية والأمنية، والمسائل الإقليمية والدولية، والوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات

استمر لبنان في معاناته من تداعيات النزاع المسلح في سوريا وفي تحمل الضغوط المتزايدة الناجمة عن وجود 1.2 مليون لاجئ فيه. واستهدفت العديد من الهجمات التي شنتها مجموعات متطرفة عنيفة القوى الأمنية اللبنانية في منطقة عرسال في شهر آب، مما أدى إلى مصرع عدد من عناصر وضباط الجيش وقوى الأمن وجرح واختطاف عدد آخر منهم.

عزّز لبنان التزامه بالعمل مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وناقش الاتحاد الأوروبي مع السلطات اللبنانية المبادرات المحتملة للتعاون في هذا المجال بما يتلاءم مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب/المقاتلين الأجانب المعتمدة في 20 تشرين الأول 2014. واستمر الاتحاد الأوروبي في المشاركة الفاعلة في مجموعة الدعم الدولي للبنان، مع الالتزام بمساعدة لبنان على التكيف مع تداعيات الأزمة. وفي هذا الإطار، أكد الاتحاد الأوروبي على التزامه بدعم الجيش اللبناني في بناء قدراته.

ويستفيد لبنان اليوم أيضاً من مبادرات وفق قرار مجلس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة رقم 698/2013 دعماً لآلية عالمية لإعداد التقارير خاصة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والأسلحة والذخائر التقليدية غير الشرعية الأخرى للحد من خطر التجارة غير المشروعة بها.

وحافظ لبنان على التزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، لاسيما القرارين 1701 و1757. وتابعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) عملياتها بتعاون جيد مع الجيش اللبناني. ولم يحقق لبنان أي تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1701 في شأن نزع سلاح كل المجموعات المسلحة والمراقبة الكاملة لتوزيع السلاح وملكية السلطات له. واستمر وقوع الحوادث المسلحة في البلاد وانتشر تملك السلاح الخفيف في مختلف المجتمعات.

3. الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي والتنمية

استمر تدهور الوضع الاقتصادي الكلي في لبنان في عام 2014 نتيجة للأحداث الإقليمية والمحلية. ومن المتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي ضعيفاً بمعدل 1.8%²، في حين استمر العجز في الحساب الجاري كبيراً مع وصوله إلى حوالي 12% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع ارتفاع العجز الضريبي لأكثر من 11% من إجمالي الناتج المحلي (من 9% في عام 2013)، مما يعكس جزئياً وقع أزمة اللاجئين السوريين. وأدت هذه الأزمة إلى ارتفاع الإنفاق على الصحة والتعليم، وعلى المواد المدعومة على غرار الخبز والكهرباء، وعلى الأمن والدفاع. وارتفع دين الحكومة إلى حوالي 140% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة من الأعلى في العالم. ومع استهلاك ثلاثة أرباع الإنفاق في خدمة الدين ودفع رواتب الموظفين ودعم الطاقة غير الكافية (لاسيما للكهرباء)، تبقى هناك قيود مشددة على نطاق الإنفاق الاجتماعي الهادف والاستثمارات العامة الداعمة للنمو.

² للاطلاع على المصادر والأرقام المفصلة، راجع الملحق الإحصائي المرفق بالتقرير؛ الأرقام من دون مصادر هي توقعات لأجهزة المفوضية

وحافظ لبنان على قدرته على التكيف والمواجهة من الناحية المالية في عام 2014. وما زال الاقتصاد غير متنوع ويعتمد بشكل كبير على القطاع المالي، بينما تراجعت السياحة والعقارات نتيجة الأزمة السورية. وعليه فإن الإصلاحات الهيكلية الرئيسية مهمة، خصوصاً النظام الضريبي وقطاع الطاقة.

وقدر البنك الدولي في أيلول 2013 أنه مع نهاية عام 2014، ستتجاوز نسبة البطالة 20%، أي ضعف ما كانت عليه في عام 2012 بسبب الارتفاع عن وصول اللاجئين السوريين، الأمر الذي أدى أيضاً إلى تراجع أجور اليد العاملة القليلة المهارة وإلى تنامي الاقتصاد غير النظامي. كما قدر البنك الدولي بأن عدد الفقراء في لبنان سيزداد بـ170,000 مع نهاية عام 2014 نتيجة لوقوع الأزمة السورية.

وبدأ تنفيذ برنامج خاص **بالتماسك الاجتماعي** في لبنان، بما في ذلك (1) دعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتحسين نوعية خدماته وتغطيتها و(2) العمل على تنفيذ مسح واسع النطاق للأسر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وإدارة الإحصاء المركزي.

ويعزى الفضل لاستراتيجية تطوير الزراعة للفترة 2010-2014 لمساهمتها في زيادة حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي إلى 5%، مقارنة بـ3.85% في عام 2010. وتم في كانون الأول 2014 توقيع الاستراتيجية الزراعية للفترة 2015-2019 التي أعدت بمساعدة الاتحاد الأوروبي وفق مبادرة السياسة الأوروبية للجوار لتنمية القطاع الزراعي في لبنان.

4. المسائل المتعلقة بالتجارة والسوق والإصلاح التنظيمي

كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الثاني للبنان، إذ وصل الحجم الإجمالي لتجارة السلع إلى 6.9 مليار يورو في عام 2014. بالنسبة إلى **الجمارك**، وقع لبنان الاتفاقية الإقليمية حول قواعد الأصول التفضيلية اليورومتوسطية في تشرين الأول 2014 وبإشراف عملية المصادقة عليها. وتلقت الجمارك اللبنانية الدعم من مشروع توأمة ومشروع للإدارة المتكاملة للحدود ممولين من الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة إلى **حرية تنقل السلع والأنظمة الفنية**، تابع لبنان تحضيراته للمفاوضات في شأن اتفاق خاص بتقييم الامتثال وقبول المنتجات الصناعية. وتمت صياغة المراسيم الخاصة بتنفيذ النظام الفني وقانون إجراءات تقييم الامتثال وقانون القياس بمساعدة فنية من الاتحاد الأوروبي الذي استمر أيضاً بدعم البنى التحتية للجودة من خلال مشروع توأمة.

تابع لبنان تنفيذ استراتيجية تطوير **الصحة النباتية** للفترة 2012-2016. وينتظر مشروع قانون **سلامة الغذاء** الموضوع بدعم من الاتحاد الأوروبي مناقشته في مجلس النواب. وبدعم من الاتحاد الأوروبي أيضاً، جرى وضع دليل فني للكشف عن الآفات التي تصيب البطاطا وجرى تقديم التدريب للمختبرات.

استمر مناخ الأعمال في لبنان في تقييد المستثمرين وقد تدهور مقارنة بالسنة الماضية نظراً إلى استمرار الصعوبات التي تعترض إطلاق الأعمال، والحصول على رخص البناء، والحصول على التسليفات وتنفيذ العقود. وأظهر النقاش في شأن تمويل رواتب القطاع العام أن الحكومة لم تكن مستعدة لإصلاح النظام **الضريبي** الذي لا يزال يعتمد بشكل رئيسي على الضرائب غير المباشرة. وفي نيسان 2014، تم اعتماد قوانين جديدة لتقديم حسومات جديدة متنوعة (وإعفاءات من) على غرامات التأخير. كما أقر حسم على ضريبة الدخل للشركات لمصدري المنتجات اللبنانية.

استمر العمل على تحسين البيانات الإحصائية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي كماً ونوعاً من خلال دعم مالي من الاتحاد الأوروبي ومساعدة فنية من منظمة العمل الدولية. وأعدت الإدارة ووزارة الزراعة والاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة لتطوير الإحصاءات الزراعية، بدعم إضافي من الاتحاد الأوروبي سيجري توفيره لإجراء مسح للظروف المعيشية والهجرة.

أبرز التقييم المشترك لعام 2014 الخاص بسياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم³ التحديات التي يجب أن تعالجها البلاد، بما في ذلك الحاجات لتنسيق أفضل بين الوزارات والمؤسسات المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتنفيذ الفعال لقانون الإفلاس الجديد، واستراتيجية شاملة لدعم التصدير.

وأجري تقييم لبيئة السياسة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع الإشارة إلى الميثاق اليورومتوسطي للمؤسسات وقانون المؤسسات الصغيرة لأوروبا. وأشارت الخلاصات التمهيدية إلى أنه في حين أن الإطار المؤسسي للسياسة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يبقى ضعيفاً، توفر مجموعة من المبادرات والمؤسسات المستقلة مساهمات قيمة. وفي جهد لتطوير بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أجرت وزارة الاقتصاد والتجارة في كانون الأول 2014 استشارات وطنية وقدمت استراتيجية وطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حملت عنوان "استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان: خارطة طريق لسنة 2020".

تحقق بعض التقدم في إدارة المالية العامة مع امتثال المحاسبة الضريبية للبنان أكثر فأكثر للمعايير الدولية ومن خلال تخصيص أكثر فاعلية للموارد العامة. ووضعت وزارة المالية إطاراً للإفناق في المدى المتوسط. غير أنه في الأعوام الماضية، لم يوافق مجلس النواب على مشروع الموازنة.

وبموجب مشروع IMP-MED الممول من الاتحاد الأوروبي، أقر لبنان بمفاهيم السياسة البحرية المتكاملة/الاقتصاد الأزرق وبأهمية معالجة المسائل البحرية بطريقة أكثر تنسيقاً. لهذه الغاية، اتخذ قرار بتشكيل لجنة وطنية معنية بالسياسة البحرية المتكاملة. وعمل مجلس النواب التشريع الخاص بحماية المستهلك، لاسيما من خلال توضيح الإجراءات والتدابير المطبقة على المنتجات التي لا تراعي المعايير الصحية المطلوبة. ونفذت وزارة الصحة حملة إنفاذ رئيسية تمت فيها معاينة أكثر من ألف نقطة بيع مواد غذائية.

5. التعاون في العدل والحريات والأمن

ما زالت الحدود بين لبنان وسوريا غير مرسمة أو مراقبة بشكل مناسب، وقد استمر تسلل المجموعات المسلحة إلى لبنان وكذلك القصف من معازل المعارضة في سوريا. وواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للبنان من خلال برنامج الإدارة المتكاملة للحدود، وتحسن التنسيق بين الأجهزة الأمنية المسؤولة عن إدارة الحدود رغم الحاجة إلى اعتماد استراتيجية شاملة للإدارة المتكاملة للحدود رسمياً. وفي كانون الأول، أطلق الاتحاد الأوروبي ولبنان حواراً في شأن الهجرة والتنقل والأمن. وسيكون الحوار شاملاً ويتطرق إلى المسائل المترابطة لتسهيل الهجرة والتنقل الشرعيين، ومنع الهجرة غير المنتظمة والاتجار بالبشر، وتعزيز الحماية الدولية واللجوء، وتحقيق أعلى وقع تطوير للهجرة.

يستمر تنظيم تواجد عدد كبير من المهاجرين العاملين في الخدمة المنزلية وفق نظام ما يعرف بـ"الكفالة". وقد عرضهن هذا النظام لإساءات في الماضي، بما أنهن غير مشمولات بقانون العمل اللبناني. وتم إعداد مشروع قانون المصادقة على اتفاقية منظمة العمل

³ "مؤشر سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتوسطة 2014، تنفيذ قانون المؤسسات الصغيرة لأوروبا"

الدولية الرقم 189 الخاصة بـ"العمل اللائق للعاملات في الخدمة المنزلية"، لكن الحكومة ومجلس النواب لم يوافقا عليه بعد. نتيجة لذلك، تحظى العاملات في الخدمة المنزلية بحماية قانونية محدودة. وتبين التقارير أنه في عام 2014 تم إدخال قيود إضافية، على غرار منع تجديد إقامات أطفال العاملات المهاجرات القانونيات وتكثيف المداهمات لمعرفة عدد العاملات في الخدمة المنزلية اللواتي يعملن لحسابهن.

استمر عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الهاربين من العنف في سوريا طلباً للجوء في لبنان بالارتفاع ووصل إلى مستويات استثنائية في عام 2014. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين من سوريا المسجلين في لبنان حوالي 1.2 مليون في 10 كانون الأول 2014. وفي نهاية عام 2014، كان أكثر من 25% من سكان لبنان من اللاجئين. وتراجع عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان في عام 2014. وفي نهاية شهر آب، قدرت المفوضية عددهم بـ42 ألفاً، في مقابل 53 ألفاً قبل أيار 2014، عندما تم فرض قيود جديدة عليهم.

ويستمر افتقار لبنان إلى إطار قانوني مناسب متلائم مع المعايير الدولية لتوفير الحماية والمساعدة لمن هم في حاجة لحماية دولية. لذلك تبقى الوضعية القانونية للاجئين في لبنان غير واضحة. وتابعت الحكومة مفاوضاتها للتوصل إلى مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسمح للمفوضية بتأدية مهامها من دون قيود.

وتراجعت سياسة الأبواب المفتوحة للبنان حيال الهاربين من سوريا والتي نجم عنها أكبر عبء للاجئين السوريين على أساس الفرد تراجعاً حاداً اعتباراً من أيلول 2014. وفي مطلع سنة 2015، بدأ لبنان بتطبيق شروط دخول أكثر صرامة على القادمين من سوريا.

وبدأت التدابير الجديدة تثير القلق حيال التزام الحكومة بضمنان الدعم الإنساني ومساحة الحماية للاجئين في لبنان، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. كما ارتفع عدد المداهمات والتوقيفات بشكل كبير منذ أحداث عرسال في آب 2014. وبلغ عدد المداهمات في آب وأيلول وحدهما 82 مداهمة، وارتفع عدد الموقوفين من 464 في آب إلى 1,111 في أيلول.

ومع نهاية عام 2014، خصص الاتحاد الأوروبي 459.4 مليون يورو لدعم اللاجئين من سوريا والمجتمعات المحلية الفقيرة في لبنان، وهي عبارة عن 182.3 مليون يورو كمساعدات إنسانية من الاتحاد الأوروبي، و27.6 مليون يورو من آلية الاستقرار، و249.5 مليون يورو من آلية الجوار الأوروبي.

ومن شأن تعيين جهة الاتصال في الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي Eurojust أن تسهل تعاوناً قضائياً أوثق مع الاتحاد الأوروبي.

6. النقل والطاقة والبيئة والتغير المناخي ومجتمع المعلومات والبحث والتطوير والابتكار

وضع المسؤولون سياسة وطنية للنقل البري وقدموها إلى الحكومة وهم ينتظرون موافقتها عليها. وكانت موافقة الحكومة منتظرة أيضاً على مشروع لسياسة النقل البحري لإنشاء هيئة للنقل البحري وأخرى للنقل البري، ولخطط استثمار لمرفئي بيروت وطرابلس. واتخذ لبنان خطوات إجرائية للاعتراف بشهادات الملاحين وفق الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والاجازة والخفارة للملاحين للمنظمة البحرية الدولية.

ويبقى تنفيذ التشريع الصادر في عام 2002 والقاضي بتشكيل هيئة لبنانية مستقلة للطيران المدني غير مكتمل، بما أن الحكومة لم تعين بعد مجلس إدارة لتولي إدارة المديرية العامة للطيران المدني. وتستمر هذه المديرية الخاضعة للحكومة في تولي شؤون الطيران المدني. ويبقى عجز الحكومة عن تشكيل هيئة مستقلة للطيران هاجساً كبيراً بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

لذلك وافق لبنان على إعداد خطة عمل لمزيد من التحسينات على نظام الطيران المدني وتقديمها بحسب الأصول للمفوضية الأوروبية لتشكيل معلومات إضافية للنقاش في اجتماع لجنة السلامة الجوية في تشرين الثاني 2014. وقررت هذه اللجنة عدم فرض حظر على شركات الطيران اللبنانية ومتابعة التطورات في لبنان عن كثب لمراجعة الوضع في الاجتماع التالي للجنة في حزيران 2015. وأشارت النقاشات الثنائية في تشرين الأول 2014 إلى رغبة في استئناف المفاوضات في شأن اتفاق طيران ثنائي شامل.

ولم يصادق لبنان بعد على ما يعرف بالاتفاق "العمودي" للطيران الذي يجعل الاتفاقات الثنائية القائمة للخدمات الجوية⁴ بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من ناحية، ولبنان من ناحية أخرى، متلائمة مع قوانين الاتحاد الأوروبي.

استمر طلب لبنان من الطاقة في تجاوز العرض، مما أدى إلى انقطاعات منتظمة في التيار الكهربائي نظراً إلى عدم توظيف استثمارات كبيرة في معامل الطاقة الكهربائية. وأعاق التأخير في تسديد مستحقات المتعاقدين والأوضاع الأمنية غير المستقرة تقدم عمل الحكومة لزيادة قدرة توليد الطاقة الكهربائية بحلول سنة 2025، لاسيما في معمل الجية الذوق وفي ما يتعلق ببناء معمل جديد في دير عمار. كما أعاقت التحديات القانونية والسياسية تقدم العمل في دورة تراخيص استخراج وتطوير النفط والغاز في عرض البحر (التي أطلقت في عام 2013) فضلاً عن اقتراحات أخرى واردة من هيئة النفط.

وحقق لبنان تقدماً كبيراً في العمل على تحقيق هدفه القاضي بتلبية 12% من احتياجات الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول سنة 2020، لاسيما بتحقيق هدف عام 2014 بتركيب سخانات جديدة عاملة على الطاقة الشمسية. وكان هذا واحداً من 14 مبادرة وطنية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتشجيع كفاءة الطاقة. ودعم الاتحاد الأوروبي جهود لبنان بمبلغ 23.8 مليون يورو من المساعدات المالية التي خصصت مباشرة لمشاريع الطاقة المتجددة. وشارك لبنان في مشروع MED ENEC II الإقليمي الذي يهدف إلى دعم تدابير كفاءة الطاقة وأنظمة الطاقة المتجددة في المباني، وفي المشروع الإقليمي "تمهيد الطريق للخطة الشمسية المتوسطة".

بعد تشكيل لجنة وزارية معنية بالتغير المناخي، استمر لبنان في العمل على وضع استراتيجية تنمية منخفضة الكربون. ودعم برنامج بناء قدرات منخفض الانبعاثات ممول من الاتحاد الأوروبي هذا النشاط. ونظر لبنان في مجموعة من تدابير التخفيف، بما فيها دعم الطاقة المتجددة، ووضع مبادرات تخفيف ملائمة وطنياً في قطاعي النفايات والنقل. وبدأ لبنان بإعداد مساهمته الوطنية المحددة، بما في ذلك من خلال استشارات عامة مكثفة.

وعزز لبنان إطار سياسة البيئة، ووافق مجلس النواب على تشريع يقضي بتعيين مدع عام وقضاة بيئيين في نيسان 2014، وسمح للبلاد بالانضمام إلى بروتوكول التعاون للوقاية من تلوث السفن، وفي حالات الطوارئ، مكافحة تلوث البحر المتوسط (بروتوكول الوقاية والطوارئ).

وأطلقت وزارة البيئة نقاشات وزارية للإعداد للمصادقة على بروتوكول اتفاقية برشلونة الخاص بالإغراق. وشكل مجلس الوزراء لجنة وزارية لوضع قانون للمياه ووافق على قوانين ومراسيم خاصة بالمقالع والكسارات والمحميات الطبيعية والصيد، وعلى خطة لمكافحة

⁴ الموقعة في عام 2006

تلوث بحيرة القرون (أكبر مستجم للمياه العذبة في لبنان). وجرى وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية خاصة بالمناطق البحرية المحمية، وتم إصدار المراسيم الخاصة بالبقع النفطية، وبدأ لبنان بإعداد تقييم بيئي استراتيجي لقطاع النفط.

شحت موارد المياه بسبب قلة المتساقطات، ووضع تدفق اللاجئين السوريين المزيد من الضغوط على البنى التحتية للمياه والصرف الصحي في لبنان. ومنذ عام 2013، خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من 70 مليون يورو لدعم تقديم خدمات المياه والصرف الصحي للمجتمعات المحلية اللبنانية الأكثر تأثراً بتدفق اللاجئين من سوريا.

وفي شهر نيسان، أقر مجلس النواب قانوناً أصلح تنظيم الدفاع المدني وسمح بتثبيت المتطوعين الحاليين ضمن الملاك.

بالنسبة إلى مجتمع المعلومات، ما زالت الدولة المالك الوحيد لشبكتي الهاتف الخليوي والأرضي. ولم يتم فتح القطاع أمام المنافسة بعد. واستمرت وزارة الاتصالات في العمل كهيئة مرخصة، وبقيت تكاليف ولوج الإنترنت باهظة وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية. وبالنسبة إلى سياسة المرئي والمسموع، بقي دور المجلس الوطني للإعلام استشارياً. واتخذ مجلس الوزراء قرارات بالترخيص لوسائل إعلام إلكترونية/مرئية ومسموعة. وبقي اقتراح خاص بالصفقات الإلكترونية (يشمل التوقيع الإلكتروني وحماية البيانات والتجارة الإلكترونية) معلقاً في انتظار الموافقة النهائية عليه في مجلس النواب، شأنه بذلك شأن العديد من مشاريع القوانين في مجال تنظيم الاتصالات.

واستثمر لبنان 200,000 يورو في الدعوة المشتركة الأولى لمشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لملاءمة برامج البحث اليورومتوسطية. ولبنان هو من أنشط المشاركين في شراكة البحث والابتكار في منطقة المتوسط وأجندة الابتكار اليورومتوسطية، فضلاً عن منصة الدبلوماسية العلمية لحوار البحث والابتكار في الشرق الأوسط التي جرى إطلاقها أخيراً. ومن المهم زيادة المعلومات العامة لتعزيز مشاركة لبنان في التعاون البحثي، لاسيما برنامج الاتحاد الأوروبي Horizon 2020 الذي أنشئت من أجله شبكة جديدة من جهات الاتصال الوطنية وبوابة إلكترونية خاصة.

7. التواصل بين الأشخاص والتعليم والصحة

استمر تدفق اللاجئين السوريين في الضغط على النظام التربوي وعلى البنى التحتية التربوية الرسمية في المناطق الفقيرة في البلاد. وبلغ عدد الأطفال السوريين في سن المدرسة من بين اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نهاية عام 2014 حوالي 390 ألفاً (5-17 عاماً)، فضلاً عن حوالي 10 آلاف طفل فلسطيني من اللاجئين من سوريا، من بينهم نحو 7 آلاف جرى استيعابهم في مدارس الأونروا.

وخلال العام الدراسي 2013-2014، تم استيعاب 90 ألف طفل سوري في البرامج التربوية النظامية الرسمية في لبنان، وتلقى 30 ألف طفل آخر أشكالاً مختلفة من التعليم غير النظامي تمثلت في جزء كبير منها في برامج تعلم سريع في فترات بعد الظهر في المدارس الرسمية. واستمر الاتحاد الأوروبي في دعم وصول السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا إلى التعليم.

وفي حزيران 2014، أطلقت الحكومة سياسة "الوصول إلى جميع الأطفال بواسطة التعليم" لمواجهة تداعيات الأزمة. ورغم الأهداف الطموحة لاستيعاب أطفال اللاجئين في المدارس الرسمية، تقلص عدد الأطفال المنضوين إلى حوالي 30 ألفاً. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى غياب الاتفاق على أنماط التنفيذ للدوامين الأول والثاني والتعليم غير النظامي. ولم تبدأ صفوف الدوام الثاني إلا في كانون الثاني 2015.

وقررت الحكومة منح جميع التلامذة من دون أي تمييز "إفادات إنهاء تعليم" تخولهم دخول الجامعات، وهو تدبير يهدد جودة نظام التعليم العالي.

وبالنسبة إلى إصلاح نظام التعليم والتدريب المهنيين، تأخر تطبيق تدابير إضافية مرتبطة بالإطار الوطني للمؤهلات. واستمر العمل على جعل ريادة الأعمال مهارة رئيسية من مهارات التعليم، بينما يجري العمل على المصادقة على وحدات ريادة الأعمال وإدخالها في المنهج العادي. وقضى مشروع تجريبي بإنشاء مكاتب توجيه وتوظيف في 11 مدرسة مهنية.

وشارك لبنان في برنامج تامبوس من خلال 23 مشروعاً يجري تنفيذها في الوقت الراهن، من بينها 3 مشاريع تنسّقها مؤسسات تعليم عالي لبناني. وتم اختيار 201 طالب وموظف ضمن شراكات مدعومة من برنامج إيراسموس موندوس، ونال خمسة طلاب ماجستير وطالب دكتوراه واحد منحة بموجب برامج مشتركة. وتم اختيار منظمة وحيدة للتمويل ضمن ما بات يعرف بمبادرات ماري سكودوفسكا-كوري في إطار برنامج Horizon 2020. واستفاد الشباب والمنظمات الشبابية من إيراسموس+، مع 118 مشاركاً في مشاريع التنقل.

استمرت معاناة وزارة الثقافة من النقص في الموارد ولم ينضم لبنان بعد إلى اتفاقية اليونسكو لعام 2005 في شأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. واستمر التعاون في برامج يوروميد ثقافة ويوروميد إعلام.

في حين استمر نظام الصحة العامة في مواجهة مشكلات كبرى، بما فيها التأخر في دفع رواتب موظفي المستشفيات والضغوط الإضافية على الموارد بسبب تدفق اللاجئين من سوريا، تحققت بعض التحسينات، بما في ذلك تعيين مجلس إدارة جديدة لبعض المستشفيات.

وتابع لبنان تعاونه الفني مع المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومراقبتها على مشروع إقليمي ممول من الاتحاد الأوروبي في شأن تدابير تحضيرية لدعم مشاركة بلدان السياسة الأوروبية للجوار في أنشطة المركز المذكور. وعين لبنان مندوباً جديداً للعلاقات مع المركز وشارك بفاعلية في "اجتماع المندوبين الوطنيين للمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومراقبتها" الذي نظمه المركز في شهر أيار.

وقدم لبنان مساهمة كبيرة في وضع البرنامج المتوسطي المدعوم من الاتحاد الأوروبي لمشروع التدريب على التدخل في حالة الأوبئة المنفذ تحت القيادة العلمية للمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومراقبتها والهادف إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للمراقبة والاستجابة في ما يتعلق بالتهديدات الصحية العابرة للحدود عبر إنشاء شبكة إقليمية من علماء الأوبئة الميدانيين المؤهلين. وضمت المجموعة الأولى لبرنامج التدريب المذكور زميلين.